



اختلالات البنية السياسية في الأنظمة الملكية العربية

المغرب أنموذجاً

اختلالات البنية السياسية في الأنظمة الملكية العربية المغرب أنموذجاً

م.م سيف محمد محمود

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

البريد الإلكتروني Email : saif.mohammed.m@uomosul.edu.iq

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، النظام الملكي المغربي، الإصلاح السياسي، التحول الديمقراطي، التعددية الحزبية

كيفية اقتباس البحث

محمود، سيف محمد ، اختلالات البنية السياسية في الأنظمة الملكية العربية المغرب أنموذجاً ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مسجلة في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Political Structure Disorders in Arab Monarchies: Morocco as a Model

Saif Mohammed Mahmoud

University of Mosul / College of Political Science

Keywords : Political system , Moroccan monarchical system , Political reform , Democratic transition , Multiparty system

How To Cite This Article

Mahmoud, Saif Mohammed, Political Structure Disorders in Arab Monarchies: Morocco as a Model, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Summary

This research addresses the disorders affecting Arab political systems, marked by the absence of true democracy and peaceful power transitions. It also examines the imbalances in the Moroccan political system, especially after 2011, which established political and party pluralism in its texts. However, the monarchy has retained its role in controlling the Moroccan political system. Despite constitutional texts suggesting otherwise, the reality shows the king wielding dominant authority over the legislative and judicial branches, as well as the military institution, which plays a decisive role and faces no competition from other Moroccan institutions for political, religious, or social reasons. This has granted the king an aura of sanctity within the state.

The importance of this research lies in addressing the structural imbalances inherent in the political system of the Kingdom of Morocco. This system, even after the 2011 constitution, exhibits a form of near-absolute monarchical control, despite the constitutional provisions guaranteeing multi-party systems and the role of civil society institutions.



The research problem stems from the existence of structural imbalances within the Moroccan political system, stemming from numerous political, social, and religious factors. It examines the constitution's implementation and identifies the most prominent contexts of control within the Moroccan monarchy, particularly the king's absolute power and his refusal to relinquish his authority over a system entrenched over decades and inherited from his predecessors. Therefore, the central research question is: What are the structural imbalances plaguing Arab monarchies?

المخلص

يقف البحث على الاختلالات التي تصيب النظم السياسية العربية، في غياب للديمقراطية الحقيقة وعملية التداول السلمي للسلطة، وكذلك اختلالات النظام السياسي في المغربي خاصة بعد عام ٢٠١١ الذي كرس التعددية السياسية والحزبية بين نصوصه، لكن بقيت المؤسسة الملكية محافظة على دورها في السيطرة على النظام السياسي المغربي لكن كان نصوص الدستور على عكس الواقع الذي كان يظهر فيه الملك متسلط على مقاليد الحكم في السلطتين التشريعية والقضائية وكذلك المؤسسة العسكرية ودوره الحاسم ولا ينافس أي من المؤسسات المغربية الأخرى لا اسباب سياسية ودينية واجتماعية ، وهذا ما جعل للملك هالة من القدسية في الدولة.

تكمّن اهمية البحث في تناول الاختلالات البنية السياسية لطبيعة النظام السياسي للمملكة المغربية اذ يحمل النظام نوعاً من السيطرة الملكية شبه المطلقة بعد دستور عام ٢٠١١ على الرغم من قوانين الدستور المتمثلة بوجود تعددية حزبية ودور المؤسسات المجتمع المدني في المغرب.

تقوم إشكالية البحث على أساس وجود اختلالات في البنية السياسية في النظام المغربي وذلك لأسباب عديدة سياسية واجتماعية ودينية، وفي عمل الدستور والوقوف على أبرز سياقات التحكم التي يقوم على النظام الملكي المغربي في تفرد الملك في ويأبى ان يتخلى عن تسلطه على النظام الذي ترسخ عبر سنين وعقود وورثه عن السلف، ومن هنا تقوم إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي هو: ما هي الاختلالات في البنية السياسية التي تعاني منها الأنظمة الملكية العربية؟





المقدمة

تعاني معظم الأنظمة السياسية من بعض الاختلالات في البنية والعملية السياسية بالذات الاستبدادية منها على وجه الخصوص من سلوك قد يتحول الى مرض يصيب بعض القادة ممن يتمسكون بالسلطة أو ممن يحاول الوصول للسلطة الحصة أو الأكبر من هذه الظاهرة توجد في الأنظمة السياسية العربية والاسلامية إذ ان الاستبداد السلطة هو الأكثر حضوراً بالقياس للأنظمة السياسية في البلدان الأخرى ويهدف البحث للوقوف على طبيعة الاختلالات البنية السياسية في النظام الملكي المغربي، إذ تبنت المملكة المغرب بعد استقلالها عام ١٩٥٦ النظام البرلماني، وحسب آخر دستور في ٢٠١١ هو نظام حكم ملكية ودستورية ديمقراطية برلمانية، على الرغم من مواد الدستور الا ان معظم الصلاحيات تتمثل في شخص الملك وهي احدى اهم الاختلالات السياسية في الية عمل النظام هو حدود سلطة الملك، إذ أصبحت الممارسات أعماق بعد دستور عام ٢٠١١ أكثر تقرد في سلطة الملك وهي من أبرز الإشكاليات السياسية في تاريخ المغرب المعاصر.

الأهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناول الاختلالات البنية السياسية لطبيعة النظام السياسي للمملكة المغربية اذ يحمل النظام نوعاً من السيطرة الملكية شبه المطلقة بعد دستور عام ٢٠١١ على الرغم من قوانين الدستور المتمثلة بوجود تعددية حزبية ودور المؤسسات المجتمع المدني في المغرب.

الإشكالية البحث:

تقوم إشكالية البحث على أساس وجود اختلالات في البنية السياسية في النظام المغربي وذلك لأسباب عديدة سياسية واجتماعية ودينية، وفي عمل الدستور والوقوف على أبرز سياقات التحكم التي يقوم على النظام الملكي المغربي في تقرد الملك في ويأبى ان يتخلى عن تسلطه على النظام الذي ترسخ عبر سنين وعقود وورثه عن السلف، ومن هنا تقوم إشكالية البحث حول السؤال الرئيسي هو: ما هي الاختلالات في البنية السياسية التي تعاني منها الأنظمة الملكية العربية؟

ومن هذا التساؤلات تبرز عدة تساؤلات منها:

١. ماهي الاختلالات في البنية السياسية؟
٢. كيف يسيطر الملك على كافة مؤسسات النظام؟
٣. ما الاختلالات في البنية السياسية في النظام الملكي المغربي؟



الفرضية البحث:

مفاد فرضية البحث تقوم على أن هناك اختلالات في البنية السياسية وفي عمل النظام المغربي نحو أسس ديمقراطية تضمن عمل المؤسسات التشريعية والتنفيذية بمعزل عن سلطات الملك، لكن الواقع العملي هو شكلية عمل هذه السلطتين أمام سيطرة وسطوة الملك، ونحن هنا نكون أمام طريق لحل اختلالات التي تصيب هذا النظام هو تفعيل عمل هذه المؤسسات على نحو من تقليل سلطة الملك امامها.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج النظمي وكذلك منهج المؤسساتي من أجل تحليل بنية النظام المغربي. **الهيكلية البحث:** تم تقسيم البحث الى مبحثين وكل مبحث تناول مطلبين، إذ تناول المبحث الأول التفرد السياسي الملكي، وأما المبحث الثاني: السلطوية الجديدة وشرعيات التحكم، فضلاً عن مقدمة وخاتمة.

المبحث الأول

الاختلالات البنية السياسية في الأنظمة العربية

تتألف الأنظمة السياسية العربية من اثنين وعشرين ٢٢ دولة، ما بين ملكيات وجمهوريات ويتألف من سبعة (٧) ممالك وخمسة (١٥) عشر جمهورية. إن الإطار المؤسسي للنظم العربية معترف به إقليمياً وعالمياً، ويخضع لنظم دستورية، ويتشكل في نطاق جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، إذ تضم الجامعة جميع البلدان العربية، التي تتباين أنظمتها ما بين ملكية وسلطنة وجمهورية وإمارة وسلطة؛ وتتعدد النظم السياسية في الدول العربية، وتشترك كلها في أنها ذات نظام دستوري، يعتمد على وجود السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، أما درجة تطبيق النظم لهذا الدستور، فتختلف ما بين الدول وبعضها، وطبقاً لاختلاف نظم الحكم ومستوى الديمقراطية الذي تسمح به السلطة لمواطنيها؛ أما عن النظم السياسية الملكية في الدول العربية حتى الآن: النظم الملكية مملكة /سلطنة / إمارة، وعددها ثمانية دول هي السعودية، والبحرين، والأردن والمغرب، وكلها دول ملكية، ثم سلطنة عمان، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت وقطر، وهي إمارات، وعلى هذا، فعدد الدول الملكية يمثل ٣٦,٤% من عدد الدول العربية (جمعة بن علي بن جمعة، ٢٠١٠، ص ٦١)

المطلب الأول

البنية السياسية للأنظمة الملكية العربية

من أجل تحديد مفهوم البنية السياسية المتداول بين الفقهاء والكتاب والباحثين في ميدان إدارة شؤون الدولة في الأنظمة السياسية لابد من تحديد المعنى اللغوي للفظتي: السياسة والسياسة، وكذلك تحديد المعنى الاصطلاحي لكل منهما ثم التعرف على تعريف الكلمتين مركبا، أي البنية السياسية.

أولاً: البنية تبرز مفهوم البنية (Structur) أو البنيوية (Structuralism) مع العالم اللساني السويسري فرديناند دي سوسير (١٨٥٧ - ١٩١٣) في معرض نقده للدراسات التاريخية الفيلولوجية (علم اللغة المقارن)، ثم ما لبثت أن تبوأ مكان الصدارة في مختلف العلوم الإنسانية، ومفاهيم الفكر الحديث، فلم تعد مجرد مفهوم علمي أو فلسفي يجري على أذهان علماء اللغة، وأهل الأنثروبولوجيا، (طليح كمال حمدان: ٢٠١٧، ص ١٧)

وأصحاب التحليل النفسي، وفلاسفة (الأبستمولوجيا)، أو المهتمين بتاريخ الثقافة فحسب، بل أصبحت المفتاح العمومي (passe partout) الذي بهيب به رجل الأعمال، والنقابي وعالم الاقتصاد. وبرزت أهميتها في تفسير الظواهر الفيزيائية، والبيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية واللغوية، والتاريخية. (زكريا إبراهيم: ص: ٦-٧)

يقول الدكتور لؤي في شرح مفهوم البنية: إذا اعتبرنا البنية عبارة عن نسق من العلاقات المتواصلة المنتظمة التي تربط أفراد الجماعة السياسية خلال مرحلة محددة من مسارها التاريخي، أدركنا أن سبب هذا الانتظام يرجع في جوهره إلى وحدة الغاية، أي إلى وحدة القواعد السلوكية التي يلتزم بها هؤلاء الأفراد. فتشابه الأنظمة أو القواعد التي تحكم سلوك أعضاء الجماعة السياسية يمثل الركيزة التي تنهض عليها المؤسسات الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فهو الشرط الجوهري الذي يتيح للجماعة الإنسانية أن تنهض بوظائفها وتؤدي مهامها المشتركة. وبناءً على ذلك، لا تبدو البنية السياسية ولا الوظيفة المنوطة بها سوى تجسيد وتظهر لصيق بالمكان والزمان لتلك القواعد السلوكية الشاملة. فحين يعتنق جماعة من الناس قواعد سلوكية متقاربة ويلتزمون بها، يدفعهم ذلك إلى التماس صيغة تتيح لهم التعاون من أجل تحقيق القوانين التي آمنوا بها وترجمتها إلى أفعال وسلوك جماعي، وهو ما يقودهم بالمقابل إلى تطوير بنى تتوافق شكلاً ووظيفةً مع مضمون تلك القوانين الشاملة، وتتسجم مع معطيات الحياة الاجتماعية والإمكانات المادية المتاحة. ويمكن صياغة ذلك بعبارة أخرى بالقول إن البنية السياسية والوظيفة



التي تضطلع بها ليستا سوى نتاجين ينشآن عن إنزال المبدأ العام على الوضع الاجتماعي والتقني الخاص، ذي الصبغة التاريخية المتحوّلة.

(محمد وقيع الله احمد: ٢٠١٠، ص ٢٨٦)

ثانياً: السياسة

١- السياسة لغة

لغة: مصدر الفعل ساس، بمعنى قام بالأمر، والسائس الذين يدير أمور القوم ويرعاهم) أحمد بن محمد بن علي القيومي: ص ٢٩٥)

فالمعنى اللغوي يدل على التدبير الأمور والرعاية

مصدر سَاسَ يَسُوسُ سياسة، أي إذا اعتنى بالخيّل، أو غيرها من الدواب، فكان يخدمها، ويغذيها، واسم فاعله سائس ومؤنته سائسة، وساس الناس إذا دبر شؤونهم، ووقف على مصالحهم، وهذه مهمة الحاكم أو الملك، سنت الرعية سياسة وسوس الرجل أمور الناس على ما لم يسم فاعله، إذا ملك أمرهم - والسياسة عموماً هي الانشغال بشؤون الحكم والمهتم بها سياسي، ومؤنته: سياسة وجمعه سياسيون، سياسات وساسة) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح: ٢٠١١، ص ٥٢٣)

والسياسة فعل السائس، وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: (كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء، كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي)، أي أن الأنبياء (عليهم السلام) كانت تدبر شؤونهم العامة وتتولى أمورهم (أخرجه البخاري في صحيحه في باب ما ذكر عن بني إسرائيل برقم (٣٢٦٨)، الجامع الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري: ١٩٨٧، ص ١٢٧٣)

ومن الممكن تلخيص معناها اللغوي بأنها: (تدبير شأن العام واستصلاح الناس وتوجيههم إلى ما تستقيم به أحوالهم) (خالد بن عبد الله المزني: ٢٠١٣، ص ١٦)

٢- السياسة اصطلاحاً

رغم تعدد مفهوم اللغة اصطلاحاً عند علماء اللغة، إلا أن مفردات تلك المفاهيم حامت حول التواصل البشري، بمعنى أنها كانت الأكثر دورانا بما يتصل بالأغراض البشرية في المجتمعات ومن هذا المنطلق عرفها ماريو باي بأنها نظام من "النواقل ذات المعنى، وتستلزم اثنين فأكثر - حتى عندما تتكلم إلى نفسك فأنت تجرد من شخصك فرداً متكلماً آخر، وآخر سامعاً - تعتمد على الاصطلاح والاتفاق الجماعي السابق بين أعضاء الجماعة اللغوية لباي ماريو: ١٩٩٨، ص ٤٠)



- القيام على الشيء بما يصلحه (يحيى بن شرف الحورتي النووي، ١٣٩٢، ص ١٢)
- ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد. (ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب: ١٤٣٢، ص ٢٨٣).
- وهذه تشمل كل ما يتعلق بأمور الحياة سياسة، أي كل رعاية وتدبير، سواء لشؤون الحكم أم لمدرسة أم البيت.
- السياسة هي فعل شيء من الحاكم لمصلحة يراها، وإن لم يرد بذلك الفعل دليل جزئي لثقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر: ١٤١٨، ص ٣٨٣)
- القانون الموضوع لرعاية الآداب والمصالح وانتظام الأحوال (ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم بن محمد، ص ١١)

ثالثاً: البنية السياسية

إن أهمية دخول مفهوم البنية في علم السياسة أهمية منهجية، لأنها تبرز أهمية العلاقات بين أجزاء المنتظم السياسي، وتساعد على تجاوز العلاقات القانونية التي توحى بمنا مفاهيم النظام والشكل والمؤسسة إلى العلاقات القدروية أو السلطوية القائمة بين أجزاء جميع هذا المنتظم، ويذهب بعض العلماء في تقدير أهمية المنهج البنيوي ويصفون المنتظم السياسي كله بأنه البنية السياسية - المؤلفة من بنيات أصغر منها (عبد العظيم جبر حافظ ٢٠١٨، ص ١٣٥)

وحسب رأي الدكتور عبد العظيم جبر أنها بأن البنية السياسية: هي نسق من العلاقات الداخلية التي تتضمن طبيعة القوى السياسية الفاعلة مثل الأحزاب السياسية، والدستور، والنظام السياسي والشرعية السياسية والحقوق والحريات وأي تغير تغيير سلباً أو إيجاباً في أحد هذه العلاقات سينعكس على باقي علاقات البنية. (عبد العظيم جبر حافظ ٢٠١٨، ص ١٣٥)

يمكن تبسيط ماهية البنية السياسية بأنها تلك الترابط الأفقي بين مختلف التشكيلات السياسية المترابطة داخلياً بصورة عمودية ، وإيجاد علاقات للتفاهم والتعاون فيما بين التشكيلات السياسية وحتى علاقات التضاد في بعض الأحيان لتلك التشكيلات السياسية والتي تنتج في نهاية المطاف هيئة متبلورة لحالة سياسية عامة تسمى بالنظام السياسي والذي يكون بمنىء عن النظام الإداري والذي هو عبارة عن مجموعة أسس قانونية وتنظيمية مختلفة المستويات مع أدوات تطبيقية لغرض إدارة الدولة، وباجتماع النظام السياسي مع النظام الإداري مع أنظمة أخرى تتشكل منظومة الدولة. بالتالي فإن أساس نجاح الدولة وابتعادها عن حالة (الدولة الفاشلة) (يعتمد كركن أساسي على النظام السياسي ليكون هذا النظام ناتجاً عن البنية السياسية ولتكون البنية



السياسية معتمدةً على مدى نضوج العلاقات بين مختلف التيارات والتشكيلات السياسية (طورهان المفتي، علم تشكيل البنية السياسية، المجلس الاستشاري العراقي) من ناحية أخرى، فالبنية السياسية هي في حقيقتها مجموعة من العلاقات بين أفراد المجتمع، تعكس تفاعلاً متسقاً ومطرداً، (صافي، لؤي، ١٩٩٦، ص ٢٩) فالدولة العربية تظلّ رهينة أزمة في الحكم ارتبطت بمسار تطورها السياسي منذ نيل الاستقلال، ولم تُفلح في تجاوزها كل مشروعات التغيير والتحديث والدمقرطة التي خاضتها أو سعت إلى إقامتها على بنيتها السياسية؛ ذلك أن تلك البرامج والسياسات أخفقت في النهوض بالحياة السياسية والارتقاء بها، لأنها ظلت مقاربات محدودة أو صورية أو مؤقتة أو محكومة بمنطق البراغماتية الآنية، فلم تنفذ إلى صميم الإشكالية وأبعادها الجوهرية، ولم تنجح في إرساء مجال سياسي حقيقي وحديث يستند إلى منطق السياسة المدنية في صورتها المعاصرة. (عمر جمعة عمران العبيدي، ٢٠١٥، ص ٣٣).

وهذا ما تعانيه النظم السياسية العربية اليوم والمسألة ليست ضبابية وحسب؛ بل تعد أحد أسباب القلق المزمّن في النظم السياسية العربية، وتستغل غالباً كورقة ضغط من قبل خصوم الأنظمة الملكية. ويشبه أسلوب الأسرتين الملكيتين في المغرب والأردن في التعاطي مع الشأن السياسي والاجتماعي أسلوب الأسر المالكة الأوروبية، وعلى الرغم من أن ليس هناك ديمقراطية حقيقية في هذين البلدين إلا أن هناك شعوراً بالخجل من ممارسة السياسة بشكل مباشر، وغالباً ما يكون التأثير الملكي غير ظاهر وغير مباشر. إلا أن الأنظمة الملكية العربية تشترك مع الأنظمة الاستبدادية في محاور جوهرية كثيرة، ومن أبرزها غياب الديمقراطية الحقيقية. لكن تكوّن بسبب الاختلاف في النظرة للسلطة نفسها وللمجتمع والدولة والأرض والمقدّرات. وهذا ما يعرف بـ"الثقافة السياسية"، فالثقافة السياسية للأنظمة السياسية في الملكية تكونت بفعل الموروث الاجتماعي والديني. وليس جديداً عندما نقول إن أربع دول من دول الخليج الست تحكمها أسر من منطقة نجد قلب الجزيرة العربية، ذات النمط الاجتماعي الأبوي، وهذا النمط الاجتماعي هو الأكثر حضوراً في المشهد السياسي الخليجي وإلى يومنا هذا، وبدون مبالغة نستطيع أن نقول إن العامل الاجتماعي كان أكثر تأثيراً في المشهد السياسي من العامل الديني. والذي يتأمل حال الدول العربية يجد أنها وخلال العقود الماضية تطورت تنموياً وعمرانياً واقتصادياً واجتماعياً، لكن العلاقة بين الحاكم والمحكوم بقيت كما هي. وليس سرا أن جهاز الدولة في عمل على تكريس النظام الاجتماعي الأبوي وتقديم

النظام السياسي بصورة وتأثير "الاجتماعي وديني"، كما حافظت الدولة في الخليج على البنية للمجتمع مقابل التحفظ في دفعه نحو المجتمع المدني (صحيفة مكة، البنية السياسية في الخليج)،

المطلب الثاني

الدلالات الشرعية والابعاد القانونية للتفرد السياسي

أن الأنظمة السياسية التي تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي تمتلك دلالات وابعاد فضلاً عن شرعية نظام الحكم وما مدي استقرار النظام السياسي، وهذه هي الأنظمة التي استطاعت أن تبني مؤسساتها وتشيدها، فلا يتأتى لها ذلك إلا عبر شرعية الحكم والتداول السلمي للسلطة وما شابههما، وهو ما تُخلفه من آثار على صعيد التفرد السياسي، وعلى المستوى العملي، إذ تصبح السلطة محتكرة في يد واحدة تقريباً.

فيما يلي الدلالات والابعاد للتفرد السياسي

أولاً: شرعية الحكم

ومع تنامي عدد الدول الديمقراطية الجمهورية والملكية الدستورية في العالم، وتعود الشعوب على اختيار حكامها من خلال عمليات انتخاب حرة، فإن ثقة الشعوب عامة في الشرعية الوراثية المطلقة تراجعت وهذا جعل أنظمة الحكم الوراثية عموماً غير قادرة على الاستمرار في الحكم، إلا من خلال اللجوء إلى أحد الأساليب التالية (محمد عبد العزيز ربيع: ٢٠١٦، ص ١٢٤)

١. استخدام القوة واضطهاد المعارضة السياسية وكبت الحريات بوجه عام.
 ٢. التنازل عن سلطاتها الرئيسية، والاكتفاء بسلطات متواضعة أو رمزية، والاعتماد على ما تتمتع به العائلات الحاكمة من مكانة اجتماعية وتاريخية.
 ٣. التجاوب الفعال مع الاحتياجات الشعبية الملحة، ومن ضمنها توفير الأمن والاستقرار والحرية، والتحول التدريجي نحو التعددية السياسية والثقافية، وإشراك الشعب في الرأي والحكم.
- وبغض النظر عن مصدر الشرعية، فإنه لا يمكن للشرعية السياسية أن تحافظ على قوتها وحيويتها إلا إذا استطاعت أنظمة الحكم المنبثقة عنها التجاوب مع الاحتياجات الآنية والتطلعات المستقبلية للشعوب التي تحكمها، ولما كانت ظروف الحياة ذات طبيعة تتصف بالديناميكية وديمومة التغير والتحول، فإن نظم الحكم المؤهلة للاستمرار على المدى الطويل هي النظم التي تملك القدرة على مواكبة التطور في ظروف الحياة ومعطياتها، وفي ضوء ما تتمتع به نظم الحكم الديمقراطية من مرونة وحيوية بسبب تداول السلطة، فإن تلك النظم أصبحت هي الأكثر قدرة على الحياة، ما جعل العملية الانتخابية هي أهم مصادر الشرعية (محمد عبد العزيز ربيع: ٢٠١٦، ص ١٢٤)



مما لا شك فيه أن نظم الحكم القائمة على الشرعية الانتخابية وأغلبية النظم الملكية الدستورية أظهرت قدرة كبيرة على التكيف مع ظروف الحياة المستجدة، وأبدت مرونة كافية للتجاوب مع الاحتياجات الشعبية وتطلعاتها المستقبلية

ثانياً: التداول السلمي للسلطة

التداول في اللغة: مأخوذ من دالت الأيام أي دارت، ومنه قوله تعالى: ((وتلك الأيام تداولها بين الناس)) (سورة آل عمران الآية (١٤٠) ومنه الدول انقلاب الدهر من حال إلى حال. والدولة: انقلاب الزمان والعقبة في المال. وقال ابن منظور الدولة والدولة: العقبة في المال والحرب سواء، وقبل الدولة بالضم في المال والدولة بالفتح في الحرب (الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب: ٢٠٠٣ ص ١٠٠٠)

يراد بالتداول السلمي للسلطة في النظم السياسية ألا تستقر مقاليد الحكم في يد حاكم بمفرده، بل أن يضطلع الحكام بمسؤولياتهم في ظل انتخابات تتسم بالحرية والنزاهة والدورية؛ وبذلك يمارس هؤلاء المنتخبون اختصاصاتهم الدستورية لفترة زمنية معلومة يحددها الدستور. ويترتب على ذلك أن تغيير الحكام والأحزاب الحاكمة لا يمس اسم الدولة، ولا يبدل دستورها، ولا ينال من شخصيتها الاعتبارية. ومن هذا المنطلق يصبح الحكم اختصاصاً يزاوله الحاكم بموجب تفويض من الناخبين وفقاً لأحكام الدستور؛ أي إن السلطة ليست حكراً على أحد، وإنما تُتداول استناداً إلى أحكام الدستور الذي يُعدّ السلطة التي لا تعلوها سلطة أخرى. (حميد حسين كاظم الشمري: ٢٠٠٩، ص ٣-٤)

ويتم الانتقال عبر طريقتين أو آليتين رئيسيتين هما: آلية الانتخابات أي الانتقال السلمي وفقاً لإرادة الناخبين وآلية العنف أي اجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك الموقع الرسمي بالقوة باستخدام صورة من صور الإكراه أو الإكراه، ويشكل التداول السلمي للسلطة أحد معايير وجود النظام الديمقراطي على النمط الغربي، لكونه أحد مبادئ الديمقراطية فلا يمكن أن تبقى جهة سياسية في السلطة إلى ما لا نهاية لتحل محلها جهة سياسية أخرى جاء بها الاقتراع العام إلى السلطة، وأن تتخلى القوى السابقة عن السلطة طوعاً وفقاً لإرادة الأغلبية لكي تدخل في المعارضة وهكذا تجري عملية انتقال السلطة (عمر فرحان حميد الجبوري: ٢٠٢١، ص ٤٦)

ومع أن اعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة مبدأ دستوري تلتزم به الدول الديمقراطية ذات النظم الملكية الدستورية، على نحو ما تلتزم به الجمهوريات الديمقراطية، فإن الصبغة الديمقراطية لهذا المبدأ الدستوري تقتضي السعي إلى ترجمته عملياً عبر إتاحة مجالات المشاركة السياسية، بل والاعتراف لكل قوة سياسية بإمكان بلوغ موقع السلطة، وبخاصة القوى المعارضة، من خلال

انتخابات حرة ونزيهة وما تحرزه فيها من أصوات الناخبين يؤهلها لذلك. (عمر فرحان حميد الجبوري: ٢٠٢١، ص ٤٦)

إعادة صياغة النص

وفي المقابل، كانت النظم الملكية تعزز مواقعها بعيداً عن مبدأ التداول السلمي للسلطة، سواء في ظل غياب الأحزاب السياسية أو التنافس الجدّي واحتكار الأسر الحاكمة للمواقع القيادية في النظام، أو في ظل السماح بتعدد الأحزاب مع هيمنة الأحزاب الموالية للقصر على المجلس النيابي، على النحو الذي كان قائماً في المملكة المغربية.

وقد عرفت البشرية على امتداد مسارها التاريخي الطويل طرقاً متعددة يصل بواسطتها الحكام إلى السلطة السياسية في الدولة، تتباين بتباين الحقب التاريخية، ويمكن إجمال هذه الطرق والأساليب في ما يلي: (أوات محمد امين: ٢٠٠٩، ص ١٠٥):

١. الأسلوب الوراثي المعمول به في الأنظمة الملكية.
٢. الأسلوب الاستبدادي المتمثل في استعمال القوة والعنف بأشكاله المختلفة بما في ذلك الحروب والثورات والانقلابات العسكرية.

٣. البيعة هي الطريقة التي يعين بها المسلمون الحكام (ال خليفة) ويمكن اعتبارها بمثابة الانتخاب.
٤. القرعة هذه الطريقة استعملت في الديمقراطية المباشرة وعند اليونان بالخصوص لتعيين بعض الحكام على مستويات معينة.

٥. الانتخاب المعمول به حالياً في معظم النظم السياسية".

رابعاً التحكم بالثروات وغياب توزيع الثروات

تتوفر كل الدول على ثروات تتفاوت مقاديرها من بلد إلى آخر، غير أنّ غزارة الثروة أو شحّها لا يصلح مؤشراً كافياً على تحقق العدالة الاجتماعية في توزيعها؛ فثمة دول تعاني نقصاً في مواردها ومع ذلك تنال نصيباً مرتفعاً من عدالة التوزيع، وثمة في المقابل دول تملك خيرات وافرة ومزايا سكانية ومناخية وطبيعية تؤهلها لأن تُعدّ الأكثر عدالة اجتماعية في العالم، بيد أنها تعاني البطالة والكساد والفقر، ويشكو شعبها من انقراض حقه وتبدّد ثرواته وانحياز الدولة إلى فئة من الشعب على حساب البقية (ابراهيم العيسوي: ٢٠٠١، ص ١٠٣).

وإذا كان لهذا الكلام من دلالة، فهي أنّ حكمة النظام السياسي وفلسفته وأدائه هي الأساس، لا قلة الثروات أو كثرتها. وكلّما وفقّ النظام في هذه المهمة، أي قدر على أن يكون عادلاً في توزيع ثروات البلاد على سكانها بمختلف الصور والسبل، من قبيل فرص العمل والاستثمار والبناء والترفيه، كلّما حظي برضا الناس وقبولهم، ومن ثمّ بتفانيهم في بناء بلدهم والدفاع عنه؛



وكّلما سلك المسار المعاكس، أي أخفق في أن يكون عادلاً في توزيع الثروات، تدهورت علاقته بالشعب، وهو ما ينعكس سلباً على مجمل أحوال البلاد ويقود إلى عدم استقرارها (صالح جواد الكاظم علي غالب: ١٩٩٠، ص ٧٠٥).

ويرتبط الفساد كذلك بغياب العدالة في توزيع الثروات والموارد بين مختلف فئات الشعب، ويقع ذلك عبر استغلال ذوي النفوذ السياسي لمواقعهم المتميزة في المجتمع والنظام السياسي، بما يمكنهم من الاستئثار بأكبر قدر من المنافع الاقتصادية التي يوفّرها النظام للمجتمع؛ ونظراً لتركز الثروة والسلطة في أيدي قليلة على حساب بقية الفئات، فإن ذلك يُفضي إلى نشوء الفقر وتدني مستوى المعيشة وتراجع الإحساس بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، إذ يؤدي إلى تحوّل القيم والعادات والتقاليد في المجتمع نتيجة الإحباط والحدّ الاجتماعي الناجمين عن الفارق الطبقي، وهو ما انتشر في الآونة الأخيرة في المجتمع العراقي من فقر وسوء في المعيشة بين أبناء الشعب العراقي نتيجة لتلك السياسات التي ولدت...

(عمر خليل خلف: ٢٠٢١، ص ٢٠٣)

وهنا يكون الفساد أمام مسؤولية ظاهرة تشوه الهياكل الاقتصادية في بعض الدول ومنها العراق، إذ يحفز الفساد على قيام مشاريع استثمارية عديمة الجدوى الاقتصادية وبهذا المعنى يسبب الفساد في إهدار الموارد الوطنية وتبذيرها (عمر خليل خلف: ٢٠٢١، ص ٢٠٣)

خامساً: استخدام القوة (الطغيان السلطاني)

لما كان الطغيان يتمثل في تجاوز الشرعية وانتهاك السلطة لحدودها القانونية في أوجه نشاطها المتعددة القانونية والمادية لذا يقتضي الأمر بالضرورة أن تعرض أنواع الطغيان حتى تكتمل الصورة حول مفهوم الطغيان.

أولاً: الطغيان المادي

يقصد بالطغيان المادي أن تقوم السلطة بأعمال مادية خارج إطار الشرعية ومخالفة لها في وجهيها القانوني والسياسي، (أيولوجية مجتمع فالحاكم في هذا النوع من الطغيان لا يتمتع بسلطة مطلقة، وإنما يتجاوز حدود سلطته بأعمال مادية، ضارباً الشرعية عرض الحائط، فيكون هناك فقدان للشرعية، ولا يوجد سوى مصلحة الحاكم الشخصية، وفيه يتسلط الحاكم على منافسيه وخصومه الذي يفضلونه أحياناً، كما ينعدم رضا المحكومين بسلطة الحاكم، مما يجعله في وضع المغتصب للسلطة. ولهذا النوع من الطغيان صوراً كثيرة لا حصر لها تتحدد بتحديد الأعمال المادية المخالفة للقانون، والذي يطلق عليها جرائم السلطة ومن أمثلتها الاعتقالات في غير الحالات التي ينص عليها القانون أعمال التعذيب الإرهاب اغتيال رجال المعارضة والشخصيات



العامة مما يسمى بإرهاب الدولة. ويتميز هذا النوع من الطغيان المادي عن الطغيان القانوني، بانتهاكه الجسيم للشرعية علناً، دون أن يعبأ الحكام بالقانون أو الرأي العام على خلاف الطغيان القانوني والذي يلجأ الحكام فيه إلى التستر خلف القانون أو الشرعية، أما بتفصيل القانون على أهوائهم أو مخالفة التشريع للدستور مخالفة صريحة أو ضمنية. (حسين جبار عبد النائلي: ٢٠١٩، ص ١١٩٧)

ثانياً: الطغيان القانوني

لما كانت النظم السياسية تتميز عن بعضها البعض بمدى الحرية التي تسمح بها هذه النظم، فإن صور الطغيان تتحدد وفقاً للوسائل القانونية التي تتبع لتقويض هذه الحرية، فقد تتخذ صورة التشريعات أو اللوائح المستقلة (اللوائح الضبط) المقيدة للحرية، التي تحد من ممارستها بما يعرقل التمتع بها والانتقاص منها، وقد تتخذ صورة تشريعات مفتوحة أي غير محددة تحديداً دقيقاً لسلطة الدولة إزاء حقوق وحرقات الأفراد، بحيث تنشر مظلتها لتشمل أنواع لا حصر لها من القيود أو الجرائم التي قد تخلصها السلطة على النشاط الفردي (حسين جبار عبد النائلي: ٢٠١٩، ص ١١٩٧)

سادساً: ضعف الوعي السياسي

يمكن تعريف الوعي السياسي كما يراه بعض الباحثين على أنه مدى معرفة الأفراد لحقوقهم وواجباتهم السياسية، وقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم، وفهمهم لم أي جريح وهم من أحداث ووقائع، ويعرف أيضاً بأنه الإدراك الصحيح شجريات الواقع السياسي، ولما يحصل فيه من أحداث وتطورات بعبارة أخرى هو المعرفة الدقيقة لغايات القوى المؤثرة في العالم المحيط بنا ومعرفة الاهداف المسترة وراء مواقفها وتحركاتها ومشاريعها (حسن هادي رشيد: ٢٠١٩، ص ٣٧٢)

ان الوعي لا يمكن أن يتكون لدى الإنسان في مدة زمنية قصيرة جداً، لأنه عملية طويلة المدى تستغرق وقتاً يتعرض خلاله الفرد للعديد من التجارب والمواقف مشاهدة بصورة مباشرة او معرفته من خلال عدة وسائل ومنها وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها، ويتطور الوعي بصورته الايجابية بتطور درجة تعليم الشخص واهتمامه بتنمية الوعي السياسي لديه، وان كان ذلك يختلف من شخص إلى آخر حسب قابليته او الاستعداد المسبق في التأثر بكل ما يسمعه من وسيلة محددة الخطاب، أو كما بينا سابقاً حسب انتقائه لوسيلة الإعلام التي يفضل مشاهدتها، أو ربما من كل وسائل الإعلام على اختلافها.



وللأفراد إمكانية الحصول على وعي سياسي عالي، وإن يحوزوا على ملكة النفوذ وراء الأحداث، وذلك لأن الأمر ليس علماً خاصاً أو موهبة مميزة كما يرى أحد الباحثين وإن كانت تتفاوت بين الأفراد بالاعتماد على درجة الاستعداد لكل شخص، ويرى أن هناك عاملين يساعدان على تشكيل الوعي الكامل للفرد وهما التحسس للظلم الموجود في عالمنا، ومن ثم المتابعة للشأن السياسي (حسن هادي رشيد: ٢٠١٩، ص ٣٧٤)

سابعاً: التعددية والمشاركة السياسية

يُراد بالتعددية السياسية جملة من الترتيبات المؤسسية التي تُورَّع بمقتضاها السلطة الحكومية ويُشارك فيها؛ وبناءً على ذلك، فإنّ القرارات السياسية التي تُتخذ في دولة تنعم بالتعددية هي قرارات تصدر عن نخب متعددة ومجموعات قيادية متخصصة، لا عن نخبة واحدة أو فئة منفردة. ومن هنا تعني التعددية السياسية تعدّد القوى والأحزاب السياسية، بما يستتبعه ذلك من إقرار بحق المعارضة، والتعايش الآمن والسلمي داخل المجتمع، والتعبير عن الآراء السياسية بحرية تامة ومن دون إكراه، على نحو يجعلها عنصراً فاعلاً في بنية العملية السياسية؛ ووفق هذا المنطق يمكن الحكم على بلد ما بمدى فاعلية حياته السياسية وثرائها أو بغياب ذلك عنه (فتيحة سالم: ٢٠١٧، ص ٧٦).

وقد صارت المشاركة السياسية أحد المعايير الأساسية التي تقوم عليها شرعية السلطة السياسية في أي مجتمع؛ فهي تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصناعة القرارات واتخاذها وتنفيذها. كما تعني إعادة هيكلة بنية النظام السياسي ومؤسساته وإعادة تنظيمها، وإعادة ترتيب علاقتها بما يتلاءم مع صيغة أوسع لمشاركة الشعب في العملية السياسية وفعاليتها. (علي عباس مراد: ١٩٩٠، ص ٢٢)

التعددية السياسية مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه مكون من روابط سياسية متعددة ذات مصالح مشروعة متفرقة (عبد الوهاب الكيالي: ١٩٩٠، ص ٧٦٨)

ويستخدم مصطلح التعددية السياسية للإشارة إلى أي وضع لا تكون فيه الهيمنة حكراً على جماعة معينة أو نخبة أو تنظيم سياسي أو فكري واحد (عبد العزيز محمد ناصر: ٢٠٠٠، ص ٣)

ويعرفها الدكتور احمد صدقي الدجاني بأنها تعني أولاً الاعتراف بوجود تنوع في مجتمع ما يقبل وجود عدة دوائر انتمائية ضمن هويته الواحدة وتعني ثانياً احترام هذا التنوع وقبول ما يترتب عليه. من اختلاف في العقائد والألسنة وأنماط الحياة وثالثاً أي صيغ للتعبير عن ذلك بحرية ودون صراع

(مرتضى منشول: ٢٠١٦، ص ٤١)

ورغم كل محاسن المشاركة السياسية إلا أنها في العالم العربي تعرف أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين إلى ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاحتلال، حيث تحدّها إما مشاركة منعقدة أو شكلية، ويتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة بقبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية. ومن أهم العوامل أو الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة للمشاركة السياسية في العالم العربي (طرد.باية بن حدي

والسعيد ملاح، ٢٠١٥، ص ٦٥٣)

• إنّ المشاركة السياسية تتيح للسلطة أن تتبيّن آراء الشعب ورغباته وتوجّهاته.

• إنّ المشاركة السياسية تحقق الأمن والاستقرار في داخل المجتمع.

• إنّ المشاركة السياسية تجسّد الإرادة العامة للشعب.

• إنّ المشاركة السياسية تعني إزالة الاستبداد والتسلّط والانفراد بالسلطة.

• إنّ المشاركة السياسية تُعدّ شرطاً جوهرياً لتحقيق التنمية في المجتمع.

• إنّ المشاركة السياسية تضطلع بدور بالغ في بناء الوحدة الوطنية بين الجميع وتحقيقها.

وليس سرا أن جهاز الدولة في الخليج عمل على تكريس النظام الاجتماعي الأبوي وتقديم النظام السياسي بصورة "الاجتماعي"، كما حافظت الدولة في الخليج على البنية العصبوية للمجتمع مقابل التحفظ في دفعه نحو المجتمع المدني. وقد أسهم النفط في تكريس هذا الواقع، وهي وبفعل نمو الأنظمة السياسية وتطورها وازدياد وعيها وثورة الاتصال والمعلومات تفككت كثير من المفاهيم السياسية التقليدية غير أن الآلة الإعلامية الرسمية حرصت على تقديم البنية السياسية بطابع اجتماعي. إذ إن تحديث البنية السياسية في دول العربية - ولو على المستوى الإداري على الأقل وهو الأقل كلفة - سيعتبر مؤشراً على الشروع في تحديث البنية السياسية وتقليص الفجوة بين المجتمع والدولة في الخليج (البنية السياسية في الخليج، صحيفة مكة المكرمة)





المبحث الثاني

السلطوية الجديدة وشرعيات التبعية والتحكم بعد الدستور عام ٢٠١١

لقد شهدت معظم المجتمعات التي تحكمها نظاماً ملكية، حوادث وصراعات، وكانت تحمل في طياتها جوانب من معارضة النظام الملكي الذي كان يستحوذ على كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في بلدانها؛ فقد شهدت معظمها ثورات عنيفة كان قد أطيح في كثير منها بهذا النظام بيد أنّ نظاماً أخرى أثرت التنازل عن بعض سلطاتها المذكورة لصالح مؤسسات دستورية محدّدة أو منتخبة، بل بلغ الأمر في بعض الدول — ومنها بريطانيا — حدّ تجريد الملكية من معظم سلطاتها، حتى صار الملك رمزاً للسيادة والوحدة الوطنية، وطُبِّقَت عليه قاعدة أنّ الملك «يسود ولا يحكم».

المطلب الأول

اختلالات البنية السياسية بعد التغيير في النظام المغربي

مازال المشهد السياسي في المغرب لم يتغير وما زالت قرارات وقوانين دستور عام ٢٠١١ رهينة المنظومة التي يشوبها بعض الاختلالات السائدة في أروقت النظام المغربي وعدم قدرة النظام في التحول الى الديمقراطية، حيث تضمن الدستور في الباب الخامس عن مؤسسة الحكومة (السلطة التنفيذية) ذاتها دون التطرق الى مؤسسة الملك، ممّا يعطي صورة لعدم سيطرة الملك على النظام بشكل فردي بل بصورة تتناغم مع مؤسساته.

أولاً: موقع الملكية في النظام

لقد انعكست مركزية المؤسسة الملكية في البنيان الدستوري في حجم الصلاحيات والسلط الممنوحة لها، سواء على الصعيد المدني والتنفيذي، من حيث كون الملك رئيس الدولة وممثلاًها الأسمى (الفصل الثاني والأربعون)، أو على الصعيد الديني، حيث تتجلى اختصاصاته بوصفه أمير المؤمنين وحامي حمى الملة والدين والضامن لحرية ممارسة الشؤون الدينية (الفصل الحادي والأربعون من دستور ٢٠١١).

وإذا قُرئ النص الدستوري قراءة قانونية، يتبيّن أنّ للملك مجموعة من الاختصاصات في الظروف العادية كما في الظروف الاستثنائية، وهي موزعة على أبواب عدة، وجاءت فصولها بين صريحة وضمنية؛ غير أنّ جلّ اختصاصاته العادية تظل منصوصاً عليها في الباب الثالث من الدستور تحت عنوان «الملكية»، ويتضح من خلال قراءتها أنها تجيز هيمنة مؤسسة الملك على سائر المؤسسات، والجمع بين جميع السلطات عبر تراكم الرئاسات؛ فالملك هو رئيس المجلس الوزاري (الفصل الثامن والأربعون)، ورئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية (الفصل السادس





والخمسون)، ورئيس المجلس الأعلى للأمن (الفصل الرابع والخمسون)، ورئيس المجلس العلمي الأعلى (الفصل الحادي والأربعون)، كما يعيّن نصف أعضاء المحكمة الدستورية ورئيسها (الفصل ١٣٠)، ويعيّن خمس شخصيات في المجلس الأعلى للسلطة القضائية مع توليه رئاسته أيضاً (الفصلان ١١٥-٥٦).

وقد استثمر الملك هذه المسألة ليتخذ لنفسه موقع الحكم بين القوى السياسية المتعددة وهو الذي ابتعد عن حزب الاستقلال بل وحرّضه على تأسيس تشكيلات معادية لهذا الحزب بهدف خلق أطار تتبلور فيه القوى السياسية ويتاح له بالتالي أن يطالب بدور الوسيط المنصف، الذي يفصل بين الجماعات المختلفة رغم أنه كان بإمكانه الملك وهو رمز السيادة الوطنية والمقاوم الأول أن يمارس دور القائد والموجه ويوظف الحماس الشعبي لتنفيذ أي مشروع يراه مهما تطلب من تضحيات وكان الدستور الأول الذي صدر بعد الاستقلال عام ١٩٦٢ أول تجربة حقيقية في المغرب، فقد كان يضمن قيام نظام دستوري ديمقراطي تكون فيه السيادة للأمة كما ضمن حرية الأحزاب وجميع الحريات والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الظروف حالت دون الاستمرار في هذه التجربة مما أدى إلى إيقاف العمل بالدستور. وقد كان من أبرز ما جاء في هذا الدستور التأكيد على تأمين استمرار صيرورة سياسية تستوجب وجود حكم معترف به على المستوى الوطني وتساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الوحيد ممنوع في المغرب (غسان كريم مجذاب، ٢٠١١، ص ١٦١)

ثانياً: شرعية الملك في النظام

فالملك كذلك يعتمد على الشرعية الدينية والتاريخية اما حزب الاستقلال فهو نفسه من معبر عن تطلعات الحركة الوطنية ذات التاريخ النضالي ضد المحتل الغربي وفي خضم هذه الأوضاع عمل الملك صاحب المقومات الرمزية للسلطة على اتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات من أجل نزع مقومات الحكم الفعلية التي يمتلكها حزب الاستقلال بتجريده من المناصب العسكرية والأمنية، وتكريس نظام التعددية الحزبية وایجاد احزاب وقوى سياسية مستعدة للتعاون مع القصر، وهو ما أضعف دور حزب الاستقلال في المشاركة بالحكومة وأدى الى تمسك حزب الاستقلال بالدعوة إلى نظام الحزب الواحد. قد كانت هذه الاجراءات بما يعزز نفوذ المؤسسة الملكية ويضفي عليها الصبغة الشرعية مع انتزاعها في الوقت، الاحزاب الوطنية لقد نادي حزب الاستقلال ممثل الحركة الوطنية بعد تحقيق الاستقلال بان نظام الحكم يجب ان يكون ملكية مقيدة بمعنى ان الملك يملك ولا يحكم ويكون دور الملك دوراً شرفياً، كما في النظم البرلمانية كبريطانيا أما المؤسسة الملكية متجسدة بالملك محمد الخامس فقد رأت ان الملكية يجب ان تكون

حاضرة في العملية السياسية بكل تفاصيلها، وان ذلك لا يشكل قطيعة مع الاستمرارية التاريخية للدولة الوطنية المغربية الممتدة منذ أكثر من ثلاثة قرون ونصف، وهذا ما جسد الخلاف بين المؤسسة الملكية الممثلة بالملك والحركة الوطنية ممثلة بحزب الاستقلال. وأصدر الملك محمد الخامس في يوم (٥/٨/ ١٩٥٨) في خطاب موجه إلى الشعب المغربي "العهد الملكي" الذي أوضح فيه "ان أفضل نظام حكم ينبغي ان يعيش في ظله المغرب متمتعاً بسيادته وممارساً لشؤونه بنفسه هو نظام الحكم الديمقراطي في إطار الملكية الدستورية وذلك باشتراك الشعب في اقامة المؤسسات التمثيلية الديمقراطية المنبثقة عن الانتخابات"، والتي تركز على تجسيد سيادة الشعب في شخص الملك وقرار النظام الملكي المغربي والفصل بين السلطات وقرار قانون الحريات

(علي سلمان صايل ٢٠١٢، ص ٤٢)

ثالثاً: جمع السلطات تحت الملك

إعادة صياغة النص

فوفق مقتضيات الوثيقة الدستورية، يحتكر الملك — الذي ظلّ في مقدمة البناء المؤسّساتي والسياسي — رئاسات عديدة؛ فهو أمير المؤمنين، ورئيس المجلس العلمي الأعلى الذي يُعدّ مؤسسة لدراسة القضايا التي تُعرض عليه، والجهة الوحيدة المخوّلة بإصدار الفتاوى المعتمدة رسمياً؛ وهو كذلك رئيس الدولة، إلى جانب كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، ويرأس المجلس الوزاري الذي يتولّى مناقشة التوجّهات الاستراتيجية لسياسة الدولة. وتُضاف إلى ذلك صلاحيات أخرى، منها رئاسته للمجلس الأعلى للأمن بوصفه هيئة للتشاور في استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد وتدبير حالات الأزمات، وللمجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي يسهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة، ولا سيما ما يتصل باستقلالهم وتعيينهم وترقيتهم وتقاعدهم وتأديبهم. وله أيضاً أن يضع تقارير بشأن القضاء ومنظومة العدالة، أو أن يُصدر آراء مفصّلة في كل مسألة متعلقة بالعدالة.

وهكذا تمثّل هذه المؤسسة مركز القرار الحقيقي والفاعل في النظام السياسي المغربي، حتى وصف أحد الباحثين، وهو الفرنسي (remy leveal)، المؤسسة الملكية ودورها في الحياة السياسية المغربية بقوله: (في قلب النظام السياسي المغربي يوجد رجل واحد هو الملك). وقد تبنّت المؤسسة الملكية منذ الاستقلال مبدأً دستورياً ثابتاً هو التعددية الحزبية، مراهنةً على واقع سياسي يعزّز دورها التحكيمي ووسيلة سيطرتها، ويجسّد انتصارها السياسي في صراعها مع المكوّنات الحزبية وعلى رأسها حزب الاستقلال؛ إذ نظر القصر إلى الأحزاب السياسية بوصفها

خصماً له يعمل بما يهدّد مستقبله وصلاحيته وسلطته التقليدية، ما جعله يتعامل مع كل حزب على أساس تقييمه له، استناداً إلى تاريخه السياسي والنضالي، وإلى كل ما يتصل بالحزب أو بالأشخاص المنتمين إليه أو بأفكاره، لا على أساس قاعدته الجماهيرية. كما لجأت المؤسسة الملكية إلى أسلوب التهريب والترغيب مع الأحزاب على نحو يُرجّح كفة موازين القوى لصالحها على حساب دور الأحزاب السياسية، وهو ما اضطرّ تلك الأحزاب إلى الاكتفاء بالدور المتاح لها داخل النسق السياسي المغربي، أي بالدوران في فلك المؤسسة الملكية، فأفضى ذلك إلى وضع سياسي عنوانه غياب إنتاج نخبة حزبية قادرة على المبادرة السياسية. وقد رسّخ هذا الأمر ثقافة حزبية وسياسية شكّلت طبيعة السلطة السياسية في المغرب، وصارت محدّداً محورياً في تطوّر الحياة السياسية فيه؛ فلا تلتقي تصورات المعارضة الحزبية لآليات تحقيق الديمقراطية المثلى مع تصور المؤسسة الملكية لدورها المركزي في تحديد قواعد اللعبة السياسية وضبط المجال السياسي، على نحو يجعل السلطة السياسية مغلقة في حقيقتها لارتباطها بآليات معيّنة لإضفاء الشرعية عليها، وقائمة على القواعد التقليدية للحكم في محدّداتها التاريخية-الدينية التي ترتكن إليها أشكال التحديث السياسي في إطار مفهوم الملكية الدستورية، وهو مفهوم لا يمكن استحضاره إلا داخل النسق السياسي المغربي ووفق الضوابط التي رسمت معالمها المؤسسة الملكية في سياق تعاملها مع المسألة الديمقراطية. (علي سلمان صايل ٢٠١٢، ص ٤٢)

المطلب الثاني

تواصل التبعية الملكية في السلطتين التشريعية والتنفيذية

على الرغم أن بعض المملكات العربية هي أنظمة ملكية دستورية ولديها برلمانات فاعلة مثل الكويت والبحرين والأردن والمغرب، إلا أن للملك فيها القول الفصل في معظم الأمور، ولذا صنفها صحيفة واشنطن بوست جميعاً بالأنظمة الملكية ذات السلطة المطلقة، والتي تعمل على كريس سلطتها التي تطغى على السلطتين التشريعية والتنفيذية كما يلي:

أما أهم مرتكزات البيئة السياسية المغربية فهي خصوصية ومكانة نظام الحكم، إذ يتسم بالجمع بين ما هو تقليدي وما هو عقلاني وبين ما هو سياسي وما هو ديني، ويأتي فيه الملك على رأس النظام بما يملكه من مكانة سياسية وشرعية دينية وتاريخية دستورية، فهو ملك يملك ويحكم وهو أمير المؤمنين، لذلك اعتمد النظام المغربي في مواجهته التيارات المعارضة ومنها الدينية على التركيز على انتماء الأسرة المالكة للنسب الشريف للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، فضلاً عن تأكيده على احترامه للخصوصية التاريخية والدينية للمغرب، كما عمل النظام المغربي على توطيد علاقته بالزعامات الريفية، وسعى إلى توسيع الإسلام الرسمي، والتصدي للقضايا السياسية



المعاصرة من خلال المجال التقليدي عن طريق إشراك الرموز الدينية في تلك القضايا، مثل إنشاء (لجنة القدس) لمساندة القضية الفلسطينية تحت رئاسة الملك الحسن الثاني، وفي إطار استخدام أسلوب الحذر والتسامح، إذ سمح النظام للجماعات الإسلامية ذات التوجه المعتدل والسلمي بإصدار مطبوعاتها مع السماح لعناصرها بالعمل داخل الجامعات، فضلاً عن إصدار العفو عن بعض العناصر الإسلامية للمحافظة على استقرار النظام (جمعة على محمد هواس و خليل علي مراد: ٢٠١٩، ص ١٧١)

التبعية الملكية للبرلمان إعادة صياغة النص

ورغم أن دستور ٢٠١١ وسّع نطاق التشريع لصالح البرلمان وعزّز الدور الرقابي للملك، وهو ما يعبر عن بعض تجليات النزعة البرلمانية، فإن مقتضيات أخرى أقرها الدستور توحى بأن الطابع الرئاسي ما زال مهيمناً، بل إن الوثيقة الدستورية كرّسته في حالات كثيرة. ويتجسّد ذلك في استمرار خضوع البرلمان للسلطة الملكية وللسلطة التنفيذية في مجملها، وذلك في إطار ما يُعرف بالعقلنة البرلمانية التي تحصر المجال التشريعي المتاح للبرلمان في نطاقات محدودة، على الرغم من أن مشروعياته الديمقراطية مستمدة من صناديق الاقتراع (عبد الإله سطي، ٢٠١٦، ص ٤٣).

فالملك هو من يترأس افتتاح الدورات التشريعية كل سنة (الدستور المغربي، الفصل ٦٥)، ويحتفظ بحق طلب قراءة ثانية للنصوص القانونية الصادرة عن البرلمان، ويوجّه هذا الطلب بخطاب، ولا يمكن ردّ هذه القراءة الجديدة (الدستور المغربي، الفصل ٦٥). كما يدخل في اختصاصات الملك إحالة القوانين على المحكمة الدستورية قبل إصدار الأمر بتنفيذها، وله أيضاً أن يطلب من البرلمان تشكيل لجان لتقصّي الحقائق (الدستور المغربي، الفصل ٦٥).

إعادة صياغة النص

وللملك أن يطلب من مجلسي البرلمان إعادة قراءة كل مشروع أو مقترح قانون قراءة جديدة، ويوجّه هذا الطلب وفق الفصل ٩٥ بخطاب، ولا سبيل إلى رفضه؛ كما له أن يخاطب البرلمان، إذ يُتلى خطابه على المجلسين، ولا يجوز أن يكون مضمونه محلّ أي مناقشة داخلهما (الفصل ٥٢). ويُضاف إلى ذلك حقّ الملك في حلّ مجلسي البرلمان أو أحدهما، وفق شروط تخصّ استشارة رئيس المحكمة الدستورية وإخبار رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، ثم توجيه خطاب إلى الأمة (الفصل ٩٦)، على أن يُنتخب البرلمان الجديد أو المجلس الجديد خلال شهرين على الأكثر من تاريخ الحل (الفصل ٩٧). وإذا حُلّ أحد



المجلسين، تعذر حلّ الآخر إلا بعد مرور عام على انتخابه، إلا في حال تعذر تحقق أغلبية حكومية داخل مجلس النواب الجديد (الفصل ٩٨) (طارق حسن، ٢٠١٦، ص ٦٨). وإضافةً إلى ما سبق، يملك الملك حق إصدار الأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوماً المالية لإحالاته إلى الحكومة بعد الموافقة عليه (الفصل ٥٠). وله كذلك، بعد استشارة رئيس المحكمة الدستورية، أن يعرض بظهير على البرلمان مشروع مراجعة بعض مقتضيات الدستور (الفصل ١٧٤).

وتبقى مظاهر عدم البرلمانية سمة بارزة في الوثيقة الدستورية، ولم يثبت بالمضمون تخلف تبعية البرلمان في كثير من الحالات للمؤسسة الملكية على النحو الذي بيّناه آنفاً. فقراءة الأحكام الدستورية المتصلة بالبرلمان، وإلى حدّ ما بالملكية في علاقتها ببقية المؤسسات، تفضي إلى استنتاج حرص المشرع الدستوري على التوفيق بين تعزيز الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي دون المساس بالمكانة الدستورية السامية للملكية؛ ولهذا حرصت الصيغة الجديدة للدستور على توسيع مجالات تدخّل المؤسسة التشريعية، من غير أن يؤدي ذلك إلى انتقاص سلطات الملك (٣٥). وفي النموذج البريطاني، نجد أنّ البرلمان يستطيع أن يفعل كل شيء إلا تحويل رجل إلى امرأة (٩٦). فهو يتوافر على سلطات واسعة، في مقابل اختصاصات الملك الذي لم يتدخل في الشؤون التشريعية، منذ ١٧٠٧، إلا بشكل شكلي. ويصدق الأمر ذاته على النظام الإسباني، حيث يتمتع البرلمان باختصاصات واسعة في ميدان التشريع وبمكانة سامية بين المؤسسات بحكم تمثيله الشعب الإسباني، ولا يتدخل في اختصاصاته. وحتى وإن كان الدستور يمنح الملك حق حلّ المجلس النيابي والدعوة إلى انتخابات جديدة، فإنّ هذا القرار يظلّ موقعاً بالعطف من رئيس الحكومة (عبد الإله سطي، ٢٠١٦، ص ٤٣).

التبعية الملكية للقضاء

إعادة صياغة النص

يقرّر الدستور أنّ «السلطة القضائية مستقلة عن السلطة التشريعية وعن السلطة التنفيذية، والملك هو الضامن لاستقلال السلطة القضائية».

وبناءً على ذلك، فإنّ استقلال القضاء يفرض بالضرورة التنصيب على استقلال القاضي لا بوصفه شخصاً، بل بوصفه فاعلاً نبيلاً ترك له بموجب النص الدستوري حق إحالة الأمر على المجلس الأعلى للسلطة القضائية كلما مسّ أحد استقلاله؛ وذلك مع العلم بأنّ كل مساس بالاستقلالية اعتبره النص الدستوري خطأ مهنيّاً جسيماً أو غشاً، فضلاً عن تأكيد النص على معاقبة الجهة المؤثرة (محمد بوجنال، السلطة القضائية في المغرب: استمرار الحال وشكلية



الاستقلال، الحوار المتمدن). وجاء في الفصل ١٠٩: «يمنع كل تدخل في القضايا المعروضة على القضاء، ولا يتلقى القاضي بشأن مهمته القضائية أي أوامر أو تعليمات، ولا يخضع لأي ضغط.»

ويعدّ الدستور المغربي الملك ضامن استقلال السلطة القضائية (الفصل ١٠٧)، وإليه تعود رئاسة المجلس الأعلى للسلطة القضائية (الفصل ٥٦)، وهو من يوافق بظهير على تعيين القضاة من المجلس المذكور (الفصل ٥٧)، كما تصدر الأحكام القضائية وتنفذ باسم الملك طبقاً للقانون (الفصل ١٢٤). ويمارس الملك كذلك حق العفو (الفصل ٥٨)، وله أن يطلب من المجلس الأعلى للسلطة القضائية آراءً مفصلة في شأن كل مسألة تتعلق بالعدالة (الفصل ١١٣)، كما يعين خمس شخصيات مشهود لها بالكفاءة والتجرد والنزاهة والعطاء المتميز في سبيل استقلال القضاء وسيادة القانون في هذا المجلس (الفصل ١١٥) (طارق حسن، ص ٦٧).

ومن كل ما سبق يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى اضعاف دور السلطة التشريعية والقضائية لصالح توسيع صالحيات الملك المغربية في صياغة السياسات العامة، وتتفرع هذه الأسباب من ثلاثة عوامل أساسية وهي: (يزن خلوّق محمد ساجد، ٢٠٢١، ص ١١٠)

يمارس الملك في المغرب الوظيفة التشريعية التي تجعل منه المشرع الوحيد في بعض الحالات وفي حالات أخرى يشارك البرلمان في هذه الوظيفة بصفته موجهاً ايضاً، وهذا ما ينعكس سلباً على دور البرلمان في العملية التشريعية بشكل عام، ونذكر أهم الاعمال التي يقوم بها الملك التي تؤثر في العملية التشريعية:

١ - افتتاح الملك الدورة الأولى للبرلمان يعقد كلا المجلسين دورتين عاديتين في السنة، ويرأس الملك افتتاح الدورة الأولى للبرلمان في جلسة مشتركة بين المجلسين، وهذا الافتتاح ليس افتتاحاً شكلياً، فالملك ليس مجرد رئيس للدولة أي ملك دستوري وإنما امير للمؤمنين وحامي حمى الملة والدين، وافتتاح الملك للدورة الأولى للبرلمان على الرغم من انه تقليداً في جميع الأنظمة البرلمانية- يُذكر النواب الصفة التمثيلية للملك ويخضوع المؤسسة الدنيا للمؤسسة العليا في ادارتها وتوجيهاتها)، وعلى هذا الأساس تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري معتبرة ان أمر الحكم في المغرب يتصل بوساطة بين الملك وشعبه

٢- توجيه خطاب للبرلمان: من حق الملك طبقاً للفصل (٥٢) توجيه خطاب للبرلمان غير قابل للنقاش، وغالباً ما يتضمن هذا الخطاب إجراءات تشريعية أو تنفيذية أو تدعو أعضاء البرلمان للموافقة على مشروع معين إذ أن الملك يصير عن طريقه صاحب مبادرة تشريعية حقيقية

٣- حق الملك في طلب قراءة جديدة للقانون أو حق الاعتراض عليه وهذا الحق يُمكن الملك من إيقاف القانون الذي وافق عليه البرلمان، فطبقاً للفصل (٩٥) من الدستور فللملك ان يطلب من كلا المجلسين ان يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون ولا يمكن للبرلمان ان يرفض هذه القراءة الجديدة، ولا ان يخضع طلب الملك لأي شروط، ولا يحدد الدستور المهلة الزمنية لهذه القراءة الجديدة.

٤- ومن آليات التحكم الملكي في العمل البرلماني هو قدرة الملك في التحكم في العمل التشريعي عبر تقنية الإصدار أو يقوم بتجاوز البرلمان باللجوء إلى استخدام حق حل البرلمان، فإصدار القانون أو التصديق عليه هو موافقة الملك على القانون وذلك بالتوقيع أو وضع الطابع عليه ونحو ذلك من الإجراءات التي تدل على ان الملك قد قبل القانون، وفيما يتعلق بحل البرلمان فقد خول الدستور الملك طبقاً للفصل (٩٦) سلطة حل المجلسين معاً أو أحدهما، وهذا البند لا يدخل ضمن إطار الأنظمة البرلمانية بل هو جزء من السلطات الخاصة بالملك.

٥- التوقيع على المعاهدات:

ويوقع الملك المعاهدات ويصادق عليها، ولا تُشترط موافقة البرلمان إلا في نطاق محدد، هو معاهدات السلم أو الاتحاد أو تلك المتعلقة برسم الحدود، ومعاهدات التجارة، أو المعاهدات التي تُرتب أعباءً مالية تلزم مالية الدولة، أو التي يقتضي تنفيذها اتخاذ تدابير تشريعية، أو التي تمسّ حقوق المواطنين والمواطنين وحرياتهم العامة أو الخاصة.

٦- إعلان حالة الاستثناء من لدن الملك عند وجود خطر يهدد البلاد وترك تقدير ذلك الأمر للملك، وطبقاً للفصل (٥٩) من الدستور فان الملك يخول بصلاحيته اتخاذ الإجراءات التي يفرضها الدفاع عن الوحدة الترابية، وبهذا فان الملك في أثناء هذه المدة يتمتع بسلطات مطلقة. استخدم الملك محمد السادس عدة اساليب للاستمرار في السيطرة على الحكم في المغرب ومنها:

أ. رفضه التنازل عن اجزاء من اختصاصاته وصلاحياته لصالح باقي السلطات.

ب استمرار تعيين اتباع الملك في المراكز الحساسة لضمان ولائهم للملك.

ج. استخدام سلطته الواسعة في التعيين بالمناصب العليا في الحكومة.

د. استخدام الوظائف الرسمية لكسب بعض أطراف النخبة السياسية لضمان الولاء للملك.



الخاتمة

وعلى الرغم من أنّ المغرب عرف تاريخاً عريضاً من التعددية الحزبية، فإنّ القصر ظلّ يمسك بالنظام من داخله. فمن أساسات إحكام العائلة المالكة قبضتها على السياسة المغربية محافظتها على حلفائها من الأحزاب السياسية الرئيسية، في الحكومة والمعارضة على السواء؛ وهو إرث لم تُفلح الطريقة التي جرى بها الربيع العربي في تقويضه. ويعكس هذا الوضع استمرار تأثير القصر في النظام السياسي، إن لم يكن سيطرته عليه.

وبناءً على ذلك، لم تتحقّق الوعود التي قُطعت في العام ٢٠١١ بتقاسم السلطة في إطار نظام ملكي دستوري. وإذا استمرّت محاولات تهميش بعض الأحزاب، فقد يُسيء ذلك إلى صورة المغرب وإلى قصة النجاح التي رُوّج لها على أنها مسار الانتقال الديمقراطي بعد الثورات العربية في عام ٢٠١١، فضلاً عن استمرار السيطرة شبه الكاملة على السلطتين التشريعية والقضائية، على النحو الذي جسّده الدستور المغربي في مواده.

وهنا تكمن اختلالات البنية السياسية في النظام الملكي المغربي وهو استبداد ضمن غطاء دستوري جديد وهو ما بت يفسر معضلة الملك الكبرى كما ذكرها صمويل هنتغتون في كتابه الصادر عام ١٩٦٨.

قائمة المصادر

١. إبراهيم العيسوي التنمية السياسية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الثانية (القاهرة: دار الشروق) (٢٠٠١).
٢. ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي (ت: ٧٥١/١٣٥٠م) (الرياض: إعلام الموقعين السعودية، دار ابن الجوزي، طاء (١٤٣٢).
٣. ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم بن الإسلامي ٢ البحر الرائق شرح كتر الدقائق، دار الكتاب.
٤. أحمد بن محمد بن علي القيومي المصباح المنير، ج ٢، (بيروت: المكتبة العلمية).
٥. أخرجه البخاري في صحيحه في باب ما ذكر عن بني إسرائيل برقم (٣٢٦٨)، الجامع.
٦. الصحيح المختصر: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق د. مصطفى ديب البغاء ط ٣، ١٤٠٧ ١٩٨٧، (١٢٧٣/٣)، ج ٥.
٧. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح (القاهرة: دار الحديث) (٢٠١١).
٨. باي ماريو أسس علم اللغة ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر (القاهرة: عالم الكتب) (١٩٩٨).
٩. تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر (ت: ٨٤٥/١٤٤١م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، (بيروت: دار الكتب العلمية).
١٠. جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير القاهرة: مطبعة مدبولي، (٢٠١٠) خالد بن عبد الله المزني تجديد فقه السياسة الشرعية، ط ١، بيروت: مركز نما.

١١. للبحوث والدراسات، (٢٠١٣).
١٢. زكريا إبراهيم مشكلة البنية سلسلة مشكلات فلسفية معاصرة (القاهرة: مكتبة مصر للمطبوعات).
١٣. صالح جواد الكاظم علي غالب العاني الانظمة السياسية، الطبعة الأولى)، بغداد، بيت الحكمة، (١٩٩٠).
١٤. طارق حسن دستورانية ما بعد انفجارات ٢٠١١ قراءات في تجارب المغرب وتونس ومصر، (الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٦).
١٥. طليع كمال حمدان، تطور البنية المجتمعية في جنوب اللبناني بين ١٩٤٣-١٩٧٥ بيروت: دار الفارابي (٢٠١٧).
١٦. عبد الإله سطي اسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٠ (الدوحة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (٢٠١٦).
١٧. عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، الموسوعة السياسية، ج ١، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (١٩٩٠).
١٨. علي عباس مراد التنمية السياسية وأزمة المشاركة مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث بغداد: دار الحكمة (١٩٩٠).
١٩. عمر جمعة عمران العبيدي، إشكالية البنية السياسية للنظم الجمهورية في المنطقة العربية، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع (٢٠١٥).
٢٠. عمر فرحان حميد الجبوري الأقليات ودورها في عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع (٢٠٢١).
٢١. الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب (ت) (٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث ط ، بيروت: مؤسسة الرسالة مؤسسة الرسالة، (٢٠٠٣).
٢٢. لوي صافي العقيدة والسياسة معالم نظرية عامة للدولة الإسلامية (الولايات المتحدة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٩٩٦).
٢٣. محمد عبد العزيز ربيع الثقافة والديمقراطية (عمان: دار اليازوري (٢٠١٦).
٢٤. محمد وقيع الله احمد مدخل الى فلسفة السياسية رؤية إسلامية الجزائر: دار المنهل (٢٠١٠).
٢٥. يحيى بن شرف الحورتي النووي (ت) (٦٧٦/١٢٧٨م) شرح صحيح مسلم، ط٢ بيروت المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٩٧٢).
٢٦. يزن خلوق محمد ساجد، السلطة التشريعية وصنع السياسة العامة في النظام البرلماني دراسة مقارنة (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، (٢٠٢١).
٢٧. عبد العزيز محمد ناصر التعددية الحزبية في الجمهورية اليمنية واقع التشريع وابعاد الممارسة اطروحة دكتوراه غير منشورة، (بغداد (٢٠٠٠).
٢٨. مرتضى منشول ماهي العقابي الموقف في التعددية الحزبية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية العلوم السياسية (بغداد : ٢٠١٤).
٢٩. اوات محمد امين التداول السلمي للسلطة في نظام الحكم الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد ، المجلد ٤، (كركوك: ٢٠٠٩).



٣٠. جمعة علي محمد هواس وخليل علي مراد دور الحكومة في إدماج الحركة الإسلامية في النظام السياسي المغربي عام ١٩٩٦، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد (١١) العدد (٣٨)، (العراق: ٢٠١٩)
٣١. حسن هادي رشيد أثر وسائل الاعلام في تشكيل المعرفة والوعي السياسي مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٨)، (بغداد: ٢٠١٩)
٣٢. حسين جبار عبد النائي، الحق في مقاومة طغيان السلطات المستبدة الباحث. فراس عادل مطلق الزبيدي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ٠٤٢ (العراق: جامعة بابل ٢٠١٩).
٣٣. حميد حسين كاظم الشمري دور التنمية السياسية في بناء النظام السياسي والتطور الديمقراطي، العدد ٦، بغداد: مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، (٢٠٠٩).
٣٤. طرد باية بن حدي والسعيد ملاح المشاركة السياسية كالية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي المعوقات والحلول، الجزائر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، ٢٠١٥.
٣٥. عبد العظيم جبر حافظ مدخلات البنية السياسية الديمقراطية والأمن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ مجلة دراسات دولية السابع والسبعون والثامن والسبعون (بغداد كلية العلوم السياسية جامعة النهرين) ٢٠١٨.
٣٦. علي سلمان صايل النظام السياسي في المملكة المغربية قراءة في طبيعة عمل المؤسسات السياسية والدستورية)، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٥ (بغداد) ٢٠١٢)
٣٧. عمر خليل خلف تحديات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٥ واليات العلاج، مجلة قضايا سياسية / العدد ٦٤، (بغداد) مركز دراسات جامعة النهرين (٢٠٢١)
٣٨. غسان كريم مجذاب، دور الملك في تكوين وتطور النظام السياسي في المملكة المغربية، مجلة كلية العلوم، العدد ٢٢، (بغداد: ٢٠١١).
٣٩. فتحة سالم، دور التعددية السياسية في إنجاح مشروع التنمية البشرية نموذج تطبيقي من التجربة الماليزية المجلة الجزائرية للسياسات العامة العدد الجزائر: جامعة الجزائر بلقاسم، ٢٠١٧)
٤٠. البنية السياسية في الخليج، صحيفة مكة المكرمة، شبكة المعلومات الدولية الانترنت متاح تاريخ الاطلاع <https://makkahnewspaper.com/article> على الرابط الاتي على الرابط ٦/٩/٢٠٢٣
٤١. صحيفة مكة البنية السياسية في الخليج، متاح على الرابط الاتي : <https://makkahnewspaper.com/article>
٤٢. طورهان المفتي، علم تشكيل البنية السياسية، المجلس الاستشاري العراقي، متاح على الرابط <https://iraqadvisorycouncil.org/maqalat-detail?Jimara>
٤٣. محمد بوجنال، السلطة القضائية في المغرب: استمرار الحال وشكلية الاستقلال الحوار المتمدن - العدد: ٤١٧٧ / ٨ / ٧، متاح على الرابط الاتي : <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372285>

List of sources

1. Ibrahim Al-Issawi, Political Development in a Changing World: A Study of the Concept of Development and its Indicators, Second Edition (Cairo: Dar Al-Shorouk) (٢٠٠١)).



- 2.Ibn Qayyim al-Jawziyya, Muhammad ibn Abi Bakr ibn Ayyub al-Zar'i (d. 751/1350 AD) (Riyadh: I'lam al-Muwaqqi'in, Saudi Arabia, Dar Ibn al-Jawzi, ed. (1432)).
- 3.Ibn Najim Zayn al-Din ibn Ibrahim ibn al-Islami 2 Al-Bahr al-Ra'iq Sharh Katr al-Daqa'iq, Dar al-Kitab
- 4.Ahmad ibn Muhammad ibn Ali al-Qayumi, Al-Misbah al-Munir, Vol) ٢, Beirut: Al-Maktabah al-Ilmiyah (.).
- 5.It was narrated by Al-Bukhari in his Sahih, in the chapter on what was mentioned about the Children of Israel, number (3268), Al-Jami'
- 6.Al-Sahih Al-Mukhtasar: Muhammad ibn Ismail Abu Abdullah Al-Bukhari Al-Ju'fi, edited by Dr. Mustafa Dib Al-Bagha', 3rd edition, 1407, (١٢٧٣/٣), ١٩٨٧ Vol ٥ ..
- 7.Ismail ibn Hammad al-Jawahiri, Al-Sahah (Cairo: Dar al-Hadith ٢٠١١))
- 8.Baye Mario, Foundations of Linguistics, translated and annotated by Ahmed Mukhtar Omar (Cairo: Alam Al-Kutub ١٩٩٨).
- 9.Taqi al-Din Ahmad ibn Ali ibn Abd al-Qadir (d. 845/1441 AD), Al-Mawa'iz wa al-I'tibar bi-Dhikr al-Khitat wa al-Athar (Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya).
- 10.Juma'a bin Ali bin Juma'a, Arab Security in a Changing World, Cairo: Madbouli Press (٢٠١٠), Khalid bin Abdullah Al-Muzani, Renewing the Jurisprudence of Islamic Political Theory', 1st ed., Beirut: Namaa Center.
- 11.For research and studies (٢٠١٣).
- 12.Zakaria Ibrahim, The Problem of Structure: A Series of Contemporary Philosophical Problems (Cairo: Misr Library for Publications).
- 13.Saleh Jawad Al-Kadhim Ali Ghalib Al-Ani, Political Systems, First Edition), Baghdad: House of Wisdom. (١٩٩٠),
- 14.Tariq Hassan, Post-2011 Constitutionalism: Readings in the Experiences of Morocco, Tunisia and Egypt (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies (2016)).
- 15.Talee Kamal Hamdan, The development of the societal structure in southern Lebanon between 1943-1975, published by : Dar Al-Farabi (٢٠١٧)
- 16.Abdelilah Sati, Questions of Parliamentary Monarchy in the Moroccan Constitutional System, Arab Policies Journal, Issue 20 (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2016).
- 17.Abdul Wahab Al-Kayyali, and others, The Political Encyclopedia, Vol. 1, (Beirut: The Arab Foundation for Studies and Publishing, 1990).
- 18.Ali Abbas Murad, Political Development and the Crisis of Participation: Problems and Experiences of Development in the Third World, Baghdad: Dar Al-Hikma (١٩٩٠)
- 19.Omar Jumaa Omran Al-Obaidi, The Problematic Political Structure of Republican Systems in the Arab Region, Amman: Dar Al-Jinan for Publishing and Distribution (٢٠١٥).
- 20.Omar Farhan Hamid Al-Jubouri, Minorities and their role in political instability in Iraq after 2003 (Amman: Dar Al-Akademioun for Publishing and Distribution (2021))
- 21.Al-Fayruzabadi Majd al-Din Muhammad ibn Yaqub (d.) (817 AH), Al-Qamus al-Muhit, edited by :Maktabat Tahqiq al-Turath, Beirut: Mu'assasat al-Risalah (٢٠٠٣).
- 22.Louis Safi, Creed and Politics, Outlines of a General Theory of the Islamic State)United States: International Institute of Islamic Thought, 1996).
- 23.Mohammed Abdul Aziz Rabee, Culture and Democracy (Amman: Dar Al-Yazouri (2016))



24. Muhammad Waqi' Allah Ahmad, Introduction to Political Philosophy: An Islamic Perspective, Algeria: Dar Al-Manhal (٢٠١٠).
25. Yahya ibn Sharaf al-Hawrati al-Nawawi (d. 676/1278 CE) Explanation of Sahih Muslim^٢ ٢nd ed. Beirut, Al-Minhaj Explanation of Sahih Muslim ibn al-Hajjaj (1972 (
26. Yazan Khaloq Muhammad Sajid ' Legislative Authority and Public Policy Making in the Parliamentary System: A Comparative Study (Amman: Dar Al-Akademioun for Publishing and Distribution , 2021(
27. Abdul Aziz Muhammad Nasser, Party Pluralism in the Republic of Yemen: The Reality of Legislation and Dimensions of Practice, Unpublished Doctoral Thesis, (Baghdad ٢٠٠٠)).
28. Murtadha Manshul Mahi Al-Aqabi: The Position on Party Pluralism in Contemporary Islamic Political Thought, Unpublished Master's Thesis, University of Baghdad, College of Political Science (Baghdad: 2014(
29. Awat Muhammad Am Y N The peaceful transfer of power in the Islamic system of government, Kirkuk University Journal of Human Studies, Issue, Volume 4) 'Kirkuk: 2009 (.
30. Jumaa Ali Muhammad Hawas and Khalil Ali Murad, The Role of the Government in Integrating the Islamic Movement into the Moroccan Political System in 1996 ' Journal of Historical and Civilizational Studies, Volume (11), Issue (38) ,(Iraq: 2019(
31. Hassan Hadi Rashid, The Impact of Media on Shaping Knowledge and Political Awareness 'Journal of Political Science, Issue (58), (Baghdad: 2019(
32. Hussein Jabbar Abdul Naeli, The Right to Resist the Tyranny of Despotism Authorities 'Researcher. Firas Adel Mutlaq Al-Zubaidi, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Issue 042 (Iraq: University of Babylon 2019 (.
33. Hamid Hussein Kadhim Al-Shammari, The Role of Political Development in Building the Political System and Democratic Development, Issue 6, Baghdad: Al-Furat Center for Development and Strategic Studies ,(٢٠٠٩).
34. Baya Ben Haddi and Said Mellah, Political Participation as a Mechanism for Achieving Political Development and Democratic Practice in the Arab World: Obstacles and Solutions, Algeria, Mohamed Boudiaf University of M'sila, 2015 .
35. Abdul- Azim Jabr Hafiz, Inputs of the Democratic Political Structure and National Security in Iraq after 2003, International Studies Journal, 77th and 78th issues (Baghdad, College of Political Science, Al-Nahrain University (٢٠١٨).
36. Ali Salman Sayel, The Political System in the Kingdom of Morocco: A Reading of the Nature of the Work of Political and Constitutional Institutions, International Studies Journal, Issue 35 (Baghdad (2012)
37. Omar Khalil Khalaf, Challenges of the Political System in Iraq after 2005 and Mechanisms for Treatment, Political Issues Journal / Issue 64, (Baghdad (Al-Nahrain University Studies Center (2021(
38. Ghassan Karim Majdhab, The King's Role in the Formation and Development of the Political System in the Kingdom of Morocco, Journal of the College of Science ' Issue 22, (Baghdad: 2011 (.
39. Fatiha Salem , The Role of Political Pluralism in the Success of the Human Development Project: An Applied Model from the Malaysian Experience, Algerian Journal of Public Policy, Issue No. 1, Algiers: University of Algiers Belkacem ٢٠١٧



40. The Political Structure in the Gulf, Makkah Newspaper, available on the Internet . Accessed September 6, 2023 at <https://makkahnewspaper.com/article>
41. The Makkah newspaper article on the political structure in the Gulf is available at the following link : <https://makkahnewspaper.com/article>
42. " Iraqi Advisory Council, available at : <https://iraqadvisorycouncil.org/maqalat-detail?Jimara> following
43. Mohammed Boujnal, The Judiciary in Morocco: Continuity of the Status Quo and the Formalism of Independence, Civil Dialogue - Issue: 4177, 2013/8/7, available at the following link : <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=372285>

